المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/19/30

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
8 December 2020

ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7- 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير المكتب عن خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل

أولاً- مقدمة

1- اعتمدت جمعية الدول الأطراف في دورتها الخامسة بتوافق الآراء خطة عملها الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل (فيما يلي "خطة العمل")[1].

2- ورحبت جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "الجمعية") في دورتها الثامنة عشرة بالتقرير السنوي الذي قدمه المكتب بشأن خطة العمل وأيدت التوصيات الواردة فيه، وطلبت إلى المكتب مواصلة رصد تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها التاسعة عشرة[2].

3- وتدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى استخدام الوسائل السياسية والمالية والتقنية المتاحة لها لتقوم بشكل استباقي بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل من خلال العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما تدعو خطة العمل أمانة جمعية الدول الأطراف إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه الكامل بأداء دور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق جمع تلك المعلومات والتيقن من نشرها. وتطلب الخطة أيضا إلى الجمعية، عن طريق مكتبها، إبقاء خطة العمل قيد الاستعراض.

4- وفي 4 آذار/مارس 2019، عيّن مكتب الجمعية هولندا وجمهورية كوريا بلدين منسقين لتيسير تنفيذ خطة العمل.

5- وتغطي الفترة المشمولة بالتقرير الفترة بين اعتماد التقرير السابق (ICC-ASP/18/24) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال هذه الفترة، أجرى البلدان المنسقان مشاورات وجلسات إعلامية من أجل تبادل المعلومات بين الدول، وكبار المسؤولين بالمحكمة، وأعضاء المجتمع المدني، وغيرهم من الأطراف المعنية.

---

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهاي، 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2006* (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

[2] القرار ICC-ASP/18/Res.6، المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، الفقرة 9، والمرفق الأول، الفقرة 1.

ثانياً- مستجدات الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل

ألف- أنشطة المحكمة

6- واصلت المحكمة الإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بالتعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الجمعية، وجهات التنسيق المشتركة المعنية بخطة العمل، والدول الأطراف، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، وبوجه خاص الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ورابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي. وفي حين أدت القيود المتعلقة بجائحة الكورونا إلى إلغاء أو تأجيل العديد من الأنشطة المخطط لها - بما في ذلك الندوات الإقليمية رفيعة المستوى وكذلك الاتصالات الرفيعة المستوى مع الدول غير الأطراف في النظام الأساسي - تم تنفيذ العديد من الأنشطة الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستخدمت المحكمة، عند الإمكان، أساليب بديلة للاتصال الشخصي الذي بات محظورا.

7- وقدم قلم المحكمة تعليقات تقنية على مشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني في دولتين. وفي كلتا الحالتين، قدمت المحكمة التعليقات بناء على طلب الدولة المعنية أو طلب من منظمة تقدم المساعدة التقنية لتلك الدولة. ويظل قلم المحكمة مستعدا للمشاركة في المناقشات وتبادل ما لديه من خبرات في تطبيق أحكام التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي مع الدول الأطراف عندما يطلب منه ذلك وعندما يعتبر ذلك مفيدا للنهوض بتنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني.

8- واستمرت الأنشطة الإعلامية للمحكمة، لاسيما من خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة، وقنوات التواصل الاجتماعي المتعددة اللغات، ومنصات الجهات المؤثرة مثل الأمم المتحدة التي تشكل أداة حاسمة لزيادة الوعي والتمكين من الوصول إلى المعلومات اللازمة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا. وتنسق المحكمة بشكل وثيق مع قنوات الاتصال التابعة للأمم المتحدة مما أتاح الترويج للتصديق على نظام روما الأساسي على منصات الأمم المتحدة كوسيلة لدعم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو السلام والعدالة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عرضت النشرة الإعلامية للأمم المتحدة مقالًا عن المحكمة الجنائية الدولية ودعا رئيس المحكمة في هذه النشرة جميع الدول إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وتعد حاليا بالتعاون مع السلطات القضائية في كوستاريكا وبنما دورة افتراضية عن المحكمة الجنائية الدولية تتكون من 13 محاضرة للقضاة والمدعين العامين الوطنيين، وستتوج هذه الدورة بمحاضرة ختامية عن التعاون والعالمية، سيتم عرضها على الموقع الالكتروني للمحكمة.

9- وواصلت المحكمة نشر الكتيب المعنون "الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية - لماذا هو مهم"، والكتيب متاح على الموقع الالكتروني للمحكمة باللغتين الإنكليزية[3] والفرنسية[4]، ويمكن توفير نسخ مطبوعة منه عند الطلب. وقد صمم الكتيب بشكل خاص لمعالجة المفاهيم الخاطئة والمخاوف الشائعة بشأن نظام روما الأساسي والمحكمة، ويركز أيضا على الفوائد التي يوفرها الانضمام إلى النظام الأساسي للدولة المعنية وكذلك للمجتمع الدولي ككل. وعلى هذا النحو، يسعى الكتيب، في جملة أمور، إلى دعم جهود أصحاب المصلحة الوطنيين الذين يدعون إلى التصديق على النظام الأساسي في بلدانهم. وأعدت المحكمة أيضا نسخة موسعة من الكتيب، تستهدف بشكل خاص أصحاب المصلحة والجماهير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[5]، من أجل تشجيع ودعم الجهود المبذولة لاجتذاب المزيد من الدول الواقعة في هذه المنطقة، التي تعتبر بحق أقل المناطق تمثيلا في المحكمة، إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

(3) https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality_Eng.pdf.

(4) https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality_fra.pdf .

(5) https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/Universality_Eng.pdf.

10- واستخدم رئيس المحكمة والمدعية العامة والمسجل مناسبات مختلفة في الاجتماعات وعند تبادل الآراء والكلمات العامة لتوجيه الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة العضوية في نظام روما الأساسي، فضلا عن تنفيذه في التشريعات الوطنية، سواء عن طريق توفير الإجراءات الوطنية للتعاون، أو إدراج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في القانون الوطني.

11- وطلب رئيس المحكمة، أثناء اجتماعه مع البابا فرنسيس في الفاتيكان في 3 أيلول/سبتمبر 2020، أن يشجع الكرسي الرسولي الدول على التصديق على نظام روما الأساسي للمساعدة على تحقيق هدف السلام من خلال توفير العدالة للبشرية.

12- ووجه رئيس المحكمة رسائل إلى رؤساء دول أو حكومات دول مختارة ليست أطرافا في نظام روما الأساسي في أعقاب الاجتماعات وتبادل الآراء السابقين بين المحكمة وهذه الدول لتشجيعهم على الانضمام إلى نظام روما الأساسي في المستقبل المنظور. وقد تمت هذه الاتصالات بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين الناشطين في تعزيز التصديق العالمي على نظام روما الأساسي. وبدلاً من الزيارات الشخصية أو الاجتماعات، اقترحت المحكمة أن تعقد اجتماعات افتراضية بين خبراء المحكمة والمسؤولين الحكوميين بهذه الدول من أجل مناقشة الجوانب التقنية للانضمام إلى نظام روما الأساسي، فضلا عن معالجة وإزالة أي شواغل قد تكون موجودة بشأن الانضمام إلى نظام المحكمة الجنائية الدولية.

13- وقام حوالي 7500 شخص، من الدول الأطراف وكذلك من الدول غير الأطراف، بزيارة المحكمة وتلقوا عروضا عن المحكمة وولايتها وأنشطتها الحالية. وبسبب جائحة الكورونا، تم تخفيض الزيارات الشخصية بشكل كبير اعتبارا من آذار/مارس 2020، وفي ضوء هذه القيود، أنشأت المحكمة حاليا، بدعم مالي من المفوضية الأوروبية، حيزا للزيارة الافتراضية لموقعها على الإنترنت، وذلك في جملة أمور لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي من خلال زيادة الوعي بالمحكمة وولايتها وأعمالها القانونية. وفي الوقت نفسه، نُظمت إحاطات إعلامية على الإنترنت لعدد من المجموعات الرئيسية، مثل الدبلوماسيين المبتدئين من مختلف المناطق ، بما في ذلك ممثلي الدول غير الأطراف في النظام الأساسي. وشارك ممثلو المحكمة أيضا في مناسبات نظمتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للتشجيع على التصديق على نظام روما الأساسي في سياق وطني.

14- وفي إطار برنامج المهنيين القانونيين الذي تموله المفوضية الأوروبية ، تسعى المحكمة إلى إتاحة الفرصة للمهنيين القانونيين من الشباب في منتصف حياتهم المهنية من البلدان والمناطق النامية لتعزيز مهاراتهم المهنية في مجال القانون الجنائي الدولي من خلال العمل في المحكمة. ويتمثل أحد أهداف البرنامج في استفادة المشاركين من السلطات القضائية الوطنية الذين سيعيدون معارفهم ومهاراتهم المعززة إلى نظامهم المحلي عند عودتهم إلى بلدانهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمضى ستة أشخاص ما بين أربعة وستة أشهر في العمل في مختلف أجهزة المحكمة بموجب برنامج المهنيين القانونيين.

15- وزودت قاعدة بيانات الأدوات القانونية للمحكمة المجانية على الإنترنت[6]، التي تدعمها المحكمة بمساعدة مالية من المفوضية الأوروبية، بنسخة تقنية جديدة ومحسنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتؤدي قاعدة البيانات دورا مهما من خلال توفير الوصول العالمي المجاني إلى المصادر القانونية للقانون الجنائي الدولي، التي يوجد طلب كبير عليها عالمياً، بما في ذلك في الدول غير الأطراف في النظام الأساسي. وعلى هذا النحو ، تساعد قاعدة البيانات في تعزيز الوعي بالمحكمة واجتهاداتها القضائية في الولايات القضائية التي قد تنضم إلى نظام روما الأساسي في المستقبل، فضلاً عن تعزيز مكانة المحكمة كمؤسسة رائدة في هذا المجال، مما يعزز التصورات الإيجابية بين المجتمعات القانونية باعتبارها مجموعة أصحاب مصلحة رئيسية.

باء- أنشطة رئيس الجمعية والأمانة

(6) http://www.legal-tools.org/ .

16- عقد رئيس جمعية الدول الأطراف، السيد أو - غون كوون، سلسلة من الاجتماعات طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث شجع الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي وفي الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها ، وشدد على أهمية أن يكون لدى الدول تشريعات تنفيذية على الصعيد الوطني. وقد نسق الرئيس مع سعادة السيد ميشال ميلينار، نائب رئيس الجمعية ومنسق فريقها العامل في نيويورك، للتواصل مع الدول غير الأطراف وتشجيعها على التشاور مع عواصمها بهدف التصديق على نظام روما الأساسي.

17- وعمل الرئيس بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ورابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، ومشروع المحكمة الجنائية الدولية التابع لرابطة المحامين الأمريكية، ورابطة المحامين الدولية، والجمعية الأمريكية للقانون الدولي، وكذلك فيما يتصل بمنظماتها غير الحكومية المحلية ومراكز التنسيق، لتعزيز البيئة التي تفضي إلى توسيع نطاق نظام روما الأساسي.

18- وألقى الرئيس كلمة رئيسية في حدث استضافته كل من هولندا وجمهورية كوريا وبرلمانيون من أجل العمل العالمي في 4 كانون الأول / ديسمبر 2019 أثناء الدورة الثامنة عشرة للجمعية بعنوان "السعي إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي في سياق دولي معرض للتحديات المستمرة والأبعاد الجديدة واستراتيجيات التكيف"، وحدد في هذه الكلمة التحديات الحالية والناشئة التي تواجه التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وقدم بدائل لها. وأودعت كيريباس صك انضمامها إلى نظام روما الأساسي وانضمت أخيراً إلى أسرة نظام روما الأساسي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتباراً من 1 شباط/فبراير 2020 بوصفها الدولة الطرف الـ 123.

19- ونشرت المقابلة التي أجراها الرئيس بعنوان "تأملات في القانون والممارسة والسياسة والدبلوماسية والإنسانية"، التي أكد فيها على عالمية نظام روما الأساسي باعتباره أداة تمكينية قوية لامتثال الدول لآلية القانون الإنساني الدولي القائمة، في كانون الثاني/يناير 2020 في الكتاب المعنون "وجهات نظر آسيا والمحيط الهادئ في القانون الإنساني الدولي (مطبعة جامعة كامبريدج)".

20- وألقى الرئيس كلمة أمام وزراء الخارجية في اجتماع الشبكة الوزارية غير الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية الذي استضافته إمارة ليختنشتاين لدى الأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2020 خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأكد أهمية الوحدة لتحقيق الأهداف العالمية النبيلة التي يقدمها نظام روما الأساسي في مواجهة التحديات الخارجية التي تتعرض لها المحكمة.

21- وقدم الرئيس كتابيا الطبعة الرابعة من كتاب "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: التعليق مادة بمادة (دار هارت للنشر)" الذي سيصدر في آذار/مارس 2021 والذي يهدف إلى نشر القوانين التشريعية وفهمها وتطبيقها على نطاق أوسع.

22- وألقى الرئيس كلمة رئيسية في لقاء نظمته "الجمعية الاستشارية الحادية عشرة للبرلمانيين بشأن المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون" في 19 تشرين الثاني/نوفمبر بالاشتراك مع رابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي والمجموعة الوطنية الهولندية التابعة للرابطة، بالتعاون مع اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية في برلمان هولندا، حيث تحدث عن التحديات التي تواجه تعزيز العالمية خلال جائحة الكورونا وشجع البرلمانيين من جميع أنحاء العالم على دعم هدف عالمية نظام روما الأساسي.

23- واصلت الأمانة، من جانبها، دعمها لجمع المعلومات المتعلقة بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا. ويمكن الاطلاع على المعلومات ذات الصلة المقدمة من الدول والمنظمات الدولية على موقع الجمعية على الإنترنت[7].

جيم- أنشطة جهات التنسيق

[7] انظر https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/sessions/plan%20of%20action/Pages/plan%20of%20action.aspx .

24- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت جهات التنسيق المشتركة إلى مواصلة العمل الذي تم في السنوات السابقة، وركزت أساسا على جانبين: الأول، تضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة في تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه؛ والثاني، توجيه الجهود إلى الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. غير أن الأنشطة كانت محدودة بشدة بسبب جائحة الكورونا والحاجة إلى تقليص الأنشطة. ومع ذلك، تم الاضطلاع بأنشطة من أجل التقدم. وترد أدناه أهم الأنشطة، إلى جانب الاتصالات الثنائية مع الدول.

25- وفي 10 آذار/مارس، استضافت جهات التنسيق المشتركة، بالاشتراك مع رابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي، اجتماعا مع وفد من أعضاء البرلمان من زمبابوي لمناقشة عمل المحكمة واحتمال انضمام زمبابوي إلى نظام روما الأساسي.

دال- أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الأخرى

26- نظمت رابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي حدثين رفيعي المستوى لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز قدرات آليات المساءلة المحلية: المنتدى السنوي الرفيع المستوى في برايا (الرأس الأخضر)، ومجموعة العمل البرلمانية الثامنة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب، لمناقشة التصديق على نظام روما الأساسي في لبنان والمغرب. وأوفدت الرابطة بعثة ميدانية لدفع عملية التصديق على نظام روما الأساسي في أوكرانيا، وعقدت بعد ذلك اجتماعين برلمانيين افتراضيين لهذا الغرض. وفي نهاية عام 2019، احتفلت الرابطة بصكوك الانضمام التي أودعتها كيريباس. وجاء الانضمام بعد دعوة حازمة وجهها عضوها آنذاك، وزير العدل في كيريباس، للقيام بذلك في اجتماع مائدة مستديرة إقليمي استراتيجي رفيع المستوى نظمته الرابطة في فانواتو بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في عام 2019. ولوقف تهديد جنوب أفريقيا بالانسحاب من نظام روما الأساسي، نظمت الرابطة مشاورات بشأن المحكمة الجنائية الدولية في كيب تاون والتقت مع نائب وزير العدل وممثلي الحكومة وأحزاب المعارضة. وعلاوة على ذلك، يسرت الرابطة في أوائل عام 2020 زيارة وفدين من اعضاء البرلمان في دولتين من الدول غير الأطراف، هما المملكة المغربية وجمهورية زمبابوي، إلى لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية بهدف دفع عملية التصديق على نظام روما الأساسي. ونتيجة لذلك، حشدت الرابطة أكثر من 80 برلمانياً لاتخاذ إجراءات مشتركة وخاصة في بلدان محددة من أجل تحقيق عالمية نظام روما الأساسي.

27- وفي عام 2020، قام الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بتعزيز الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه على الصعيد العالمي. وواصل الائتلاف، والمنظمات الأعضاء فيه في أوكرانيا، والأعضاء الدوليين، دعوة الحكومة الأوكرانية للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وضمان تطبيقه على المستوى المحلي. ونظم أعضاء الائتلاف في أوكرانيا العديد من الأحداث والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والنواب والسلك الدبلوماسي. وفي أيلول/سبتمبر 2020، وجه الائتلاف وبعض المنظمات الأعضاء فيه الناشطة في أوكرانيا رسالة إلى أعضاء البرلمان الأوكراني تدعو إلى المواءمة الكاملة لتشريعات أوكرانيا مع القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2020، تمت الموافقة على مشروع القانون 2689 "بشأن تعديل بعض القوانين التشريعية المتعلقة بإنفاذ القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي" في القراءة الأولى بأغلبية 271 صوتاً. وجاري التصديق عليه في القراءة الثانية.

28- وواصل الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الأعضاء فيه في بيرو جهودهما في مجال الدعوة لتعزيز إدراج نظام روما الأساسي في القانون المحلي. في شباط/فبراير 2020، شارك الائتلاف وبعض المنظمات الأعضاء فيه النشطة في اجتماعات مع وزارة العدل في بيرو لتقديم مدخلات بشأن مشروع قانون لتنفيذ نظام روما الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الائتلاف في أيار/مايو - حزيران/يونيو، وتشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر حلقتين افتراضيتين للعمل مع منظمات المجتمع المدني الفنزويلية لمناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالعدالة الدولية والفحص التمهيدي، بما في ذلك آفاق التنفيذ في المستقبل.

ثالثاً- التوصيات

29- هناك حاجة مستمرة إلى بذل مزيد من الجهود المتواصلة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها وتنفيذهما تنفيذاً كاملاً. ويجري بالفعل الاضطلاع بالعديد من الأنشطة على أساس مستمر، وينبغي مواصلة استكشاف إمكانية تحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر الممكنة، فضلاً عن متابعة المبادرات بصورة أكثر منهجية. ويمكن أن يؤدي تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في هذا الصدد، لا سيما عند التواصل مع الأوساط الأكاديمية والطلاب، بالاستفادة من المبادرات القائمة. وفي ضوء هذه الخلفية، تقدم التوصيات التالية:

ألف- إلى جمعية الدول الأطراف

1- مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

باء- إلى الدول الأطراف

2- مواصلة تعزيز، بقدر الإمكان، عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل في علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية وبين المحكمة؛

3- مواصلة جهودهم لنشر المعلومات عن المحكمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال الفعاليات والندوات والمنشورات والدورات والمبادرات الأخرى التي قد ترفع الوعي بشأن عمل المحكمة؛

4- مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات محدثة ذات صلة بالعالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي، بما في ذلك معلومات الاتصال الراهنة لجهات التنسيق الوطنية؛

5- مواصلة تعزيز، بقدر الإمكان، عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بالتعاون مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية؛

6- التنظيم، بالتعاون مع المحكمة، مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية والندوات وحلقات النقاش والأحداث للتركيز على تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل في نيويورك وفي لاهاي وفي غيرهما من المناطق المختلفة لنشر المعلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛

7- مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية، حيثما أمكن ذلك، إلى الدول التي ترغب في الانضمام إلى النظام الأساسي وإلى الدول التي ترغب في تنفيذ النظام الأساسي في تشريعاتها الوطنية؛

8- تقديم الدعم المالي و/أو دعم آخر، حيثما أمكن ذلك، إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية التي تقدم المساعدة التقنية للتغلب على التحديات التي تواجه التصديق والتنفيذ الواردة في هذا التقرير؛

9- مواصلة الإسهام في الصندوق الاستئماني للبلدان الأقل نمواً والدول النامية الأخرى لتعزيز حضور الدول غير الأطراف في دورات الجمعية؛

10- مواصلة التعاون مع المحكمة حتى تتمكن من أداء مهامها وفقاً لذلك.

جيم- إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

11- مواصلة دعم الدول في جهودها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه بشكل كامل من خلال العمل كجهة تنسيق لتبادل المعلومات وإتاحة المعلومات المحدثة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك على موقع المحكمة على الإنترنت؛

12- جمع المعلومات عن جميع الموارد المتاحة وعن المانحين المحتملين ونشرها على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت ليسهل على الدول الوصول إليها؛

13- إعداد مصفوفة لغرض تعزيز تبادل المعلومات بين المرسل إليهم المحتملين وبين الجهات المانحة للمساعدات التقنية.

المرفق الأول

مشروع نص مقدم لإدراجه في القرار الجامع

ألف- عالمية نظام روما الأساسي

1- *ترحب* **بالدولة التي أصبحت طرفا في نظام روما الأساسي منذ الدورة الثامنة عشرة للجمعية** *وتدعو* الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي إلى أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، *وتدعو* جميع الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عالميته؛

2- *تلاحظ مع بالغ الأسف* الإخطار بالانسحاب المقدم من دولة طرف بموجب الفقرة 1 من المادة 127 من النظام الأساسي في 17 آذار/مارس 2018، وكذلك سحب أداة انضمامها من قبل دولة أخرى في 29 نيسان/أبريل 2019، *وتدعو هذه* الدول إلى إعادة النظر في هذه الانسحابات[8]؛

3- *ترحب* مع التقدير أيضا باستمرار رئيس الجمعية في الحوار بشأن "العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية" الذي بدأه المكتب أثناء الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، وتدعو المكتب إلى أن يواصل توسيع نطاق هذا الحوار وتعميقه حسب الاقتضاء مع جميع الدول الأطراف المعنية؛

4- *ترحب* بالمبادرات المتخذة للاحتفال بيوم 17 تموز/يوليه بوصفه يوم العدالة الجنائية الدولية[9] وبالمبادرات الأخرى الرامية إلى الاحتفاء بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي، *وتوصي*، على أساس الدروس المستفادة، أن يواصل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ، سوية مع المحكمة، مواصلة إعداد الأنشطة المناسبة وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة الآخرين تحقيقا لهذه الغاية من خلال أمانة الجمعية وغيرها[10]، وبخلاف ذلك؛

5- *تدعو* جميع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز العالمية؛

6- *تقرر* إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض، ورصد التطورات في مجال تشريعات التنفيذ، في جملة أمور أخرى، بهدف تيسير تقديم المساعدة الفنية التي قد تود الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافا فيه أن تطلبها من الدول الأطراف أو المؤسسات الأخرى في المجالات ذات الصلة؛ *وتناشد* الدول موافاة أمانة جمعية الدول الأطراف سنوياً بما يستجد من معلومات تتعلق بالأعمال والأنشطة التي تقوم بدعم العدالة الدولية، طبقاً لما جاء في خطة العمل (الفقرة 6(ج))[11]؛

7- *تذكّر* بأن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقابله التنفيذ الوطني للالتزامات المنبثقة عنه، وتحديدا بوضع تشريعات التنفيذ، خاصة في مجالات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والمساعدة القضائية والتعاون الدولي مع المحكمة، وفي هذا الصدد، *تهيب* بالدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لم تعتمد بعد تشريعات التنفيذ المذكورة إعطاء هذه المسألة مرتبة الأولوية، *وتشجعها* على اعتماد الأحكام المتعلقة بالضحايا حسب الاقتضاء؛

8- *ترحب* بتقرير المكتب بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل[12]، *وتلاحظ مع التقدير* جهود كل من رئيس المحكمة،

---

(8) إخطار الوديع C.N.138.2018.TREATIES XVIII.10، أنظر الموقع:
https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2 018/CN.138.2018-Eng.pdf .

(9) *الوثائق الرسمية .. المؤتمر الاستعراضي .. 2010* (RC/11) الجزء الثاني – باء، إعلان كمبالا (RC/Decl.1)، الفقرة 12.

(10) انظر المحكمة الجنائية الدولية - أمانة جمعية الدول الأطراف على الموقع:
https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/asp%20events/ICJD/Pages/default.aspx.

(11) ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

(12) ICC-ASP/19/30.

ومكتب المدعية العامة، ورئيس جمعية الدول الأطراف، وجمعية الدول الأطراف، والدول الأطراف، والمجتمع المدني من أجل تعزيز فعالية الجهود المتعلقة بتحقيق العالمية والرامية إلى تشجيع الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي اتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، فضلا عن الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان؛

9- *تشير* إلى المادة 42 من النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، *وتؤيد* قرار المكتب المؤرخ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017 الذي اعتمد بموجبه تفاهم بشأن مشاركة الدول المراقبة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف[13]، *وتؤكد* أهمية تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز انفتاح الجمعية وشفافيتها؛

باء- ولايات جمعية الدول الأطراف خلال الفترة ما بين الدورتين

(أ) *تؤيد* التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل؛

(ب) *وتطلب* إلى المكتب أن يواصل رصد تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها ~~التاسعة عشرة~~ **العشرين**.

---

(13) انظر: جدول أعمال وقرارات الاجتماع السادس للمكتب، المرفق الثاني، التذييل: https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Bureau/ICC-ASP-2017-Bureau-06.pdf.